



بصوت عال وواضح:
لغة فعالة لسياسات التدريس بهدف التعلم

شكر وعرهان

أنتج هذه الورقة فريق بقيادة مايكل كروفورد وسيرجيو فينيغاس مارين، وبتوجيه من جامي سافيدرا وعمر أرياس، بما في ذلك بينيلوي بندر، وباربرا تروديل، وضهير جينجران، وهوما كيدواي، وإيلين دينج، ولورا جريجوري، وليشا ألميدا، وأمبيرين هدى، وأيشواريا كورانا، تهتينا زيني جبري. وقام بتنقيح الورقة جون شتاينهاردت. واستفاد الفريق من ملاحظات ريما نايار، وجيسون ألين ويفر، وأديل بوشبراتنام، وسامر السامرائي، وليانشين وانغ، وتارا بتيل، وتوبي ليندن، وهاري باترينوس، وهانا كاترينا ألسوتاري، وخوان مانويل مورينو، ومارجريت كلارك، وميليسا أدلمان، وأعضاء آخرين من قطاع الممارسة العالمية بالبنك الدولي لشؤون التعليم الذي شاركوا في المناقشات حول الورقة. الورقة من إخراج وتصميم نيكول همام مع أمثلة توضيحية من مارجريت فلاتي.

الملخص التنفيذي

تراكم رأس المال البشري هو إلى حد كبير مسعى قائم على اللغة. هو أساس الثروة في المجتمعات الحديثة ويتم اكتسابه بشكل أساسي من خلال التعليم. والسياسات التي تعظم من حجم وجودة رأس المال البشري لها عدد لا يحصى من الآثار الإيجابية. ولتعظيمها، ينبغي على البلدان تحسين التعلم لأقصى حد في المدرسة، وبذلك ترفع من عدد سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلّم (LAYS) التي أكملها سكانها. أنشأ البنك الدولي مشروع رأس المال البشري ومؤشر رأس المال البشري لجذب انتباه السياسات إلى حاجة البلدان إلى الاستثمار في شعوبها، والحاجة لأن يستثمر الناس في أنفسهم. وينبغي أن يدعم البنك الدولي بفعالية السياسات التي تعزز تراكم رأس المال البشري - مثل استخدام سياسات جيدة للغة التدريس - والتي ينبغي أن تكون محورية في الحوارات القطرية المتعلقة بمساعدة الشعوب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

قد تكون نتائج التعلم المتدنية بشكل صادم انعكاسًا للغة غير المناسبة لسياسات التدريس. يُظهر مكون سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلّم LAYS من مؤشر رأس المال البشري ومقاييس فقر التعلم، مستويات تعلم منخفضة بشكل صادم. وفي بعض البلدان، لا يستطيع الأطفال الذين أمّوا ثلاث سنوات من التعليم الابتدائي التعرف على كلمة واحدة مكتوبة، وقد يتمكنون من معرفة حرف واحد فقط. وإن لم يتم النظر في قضايا لغة التدريس (LoI)، قد يستنتج المرء خطأً أن المعلمين يفتقرون إلى المعرفة والمهارات اللازمة للتدريس، أو أن الطلاب محرومون بشكل كبير من التعلم. أحد الاعتبارات البديلة والمعقولة هي أن المعلمين مطالبون بتوفير التعليمات بلغة لا يتحدثها أو لا يفهمها الطلاب. وتعكس درجات الاختبار المنخفضة في بعض الحالات هذا النقص شبه الكامل في فهم اللغة المستخدمة في التدريس و/أو الاختبار؛ أنها لا تشير إلى أي حالة من عدم القدرة على التعلم في ظل ظروف التعلم الصحيحة.

تسهل اللغة المناسبة لسياسات التدريس من التعلم وأمور أخرى. وعندما يتعلم الأطفال لأول مرة بلغة يتحدثونها ويفهمونها جيدًا، فإنهم يتعلمون أكثر، ويكونون في وضع أفضل لتعلم لغات أخرى، ومن المرجح أن يستمروا على مقاعد الدراسة، ويستمتعوا بتجربة دراسية مناسبة لثقافتهم وظروفهم المحلية. هناك مجموعة متنوعة وكبيرة من الأبحاث، مذكورة في هذه الورقة، تشهد على هذه الحقيقة. كما تعزز سياسات لغة التدريس المناسبة من الإنصاف في المدارس وأسواق العمل، وتحسن من فعالية تكلفة التعليم، وتعزز الشمولية. يجب أن تشكل السياسات الجيدة للغة التدريس حجر الزاوية في الاستراتيجيات الوطنية الفعالة لتنمية رأس المال البشري، وبالتالي فهي مصدر قلق كبير لصانعي السياسات الوطنية وشركاء التنمية.

تبقى لغة سياسات التدريس الجيدة هي الاستثناء وليس القاعدة. على الرغم من فوائدها العديدة، فإن العديد من أنظمة التعليم لا تنفذ سياسات لغة التدريس المناسبة. بدلاً من ذلك، غالبًا ما يطلبون من الأطفال أن يتعلموا بلغات لا يعرفونها جيدًا - وفي كثير من الحالات، بلغات لا يعرفونها على الإطلاق. غالبًا ما يكون الأطفال المتأثرون بهذه السياسات هم من المحرومين في جوانب أخرى، مثلًا من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبعد عن المراكز الحضرية، مما يجعل من التعلم والتقدم في المدرسة أمرًا صعبًا. إن مطالبة المعلمين بالتدريس بلغات لا يتحدثونها هم ولا الطلاب هو من الممارسات الشائعة على الرغم من الدليل على أن ٩٠ بالمائة أو أكثر من الطلاب قد يفشلون في اكتساب المهارات الأساسية مثل معرفة القراءة والكتابة والحساب في المدارس التي تطبق هذه السياسات^٢.

تضر سياسات لغة التدريس الضعيفة بالتعلم والوصول والإنصاف والفعالية من حيث التكلفة والدمج. وتُظهر مجموعة كبيرة ومتنامية من الأبحاث أن الأطفال يتعلمون بشكل أفضل بلغتهم الأولى (L1) منه بلغتهم الثانية (L2). عندما يتم تدريسهم بلغتهم الأولى أولاً، يكون من المرجح مرور الوقت أن يصحبوا بارعين في لغتهم الثانية، وأن يستوعبوا المحتوى الأكاديمي بارتياح. هم أيضًا أكثر عرضة للبقاء في المدرسة. والأطفال من الأسر المعيشية التي هي في أدنى ٤٠ في المائة من التوزيع الاجتماعي والاقتصادي هم أكثر عرضة لتحمل التعليم بلغة لا يفهمونها، وللافتقار إلى

الموارد الأسرية للتخفيف من آثار سياسات لغة التدريس غير الملائمة في المدارس التي يرتادونها. ٣ تشهد البلدان التي تتبع سياسات لغة التدريس التي تعزز استخدام اللغات التي لا يتحدثها ولا يفهمها المعلمون والطلاب عائدًا مهيئًا للأمال على استثماراتها في التعليم. وتساهم هذه السياسات في ارتفاع معدلات التسرب، ومعدلات الرسوب، وانخفاض التعلم بشكل عام. وبهذا المعنى، ستحقق البلدان مكاسبًا مالية، في حالة أنها كانت ستعمل على خفض تكلفة كل خريج وكل وحدة تعلم تم إتقانها، وذلك من خلال تبنيها سياسات لغة تدريس أفضل. ومن شأن ذلك أيضًا أن يجعل التعلم مهمًا للطلاب وشاملًا لهم بعدة طرق، ليس أقلها من خلال القيمة المتأصلة والأهمية التي تحظى بها اللغة عند استخدامها كوسيلة رسمية للتدريس.

تؤثر سياسات لغة التدريس غير الملائمة على ما يقدر بنحو ٣٧ بالمائة من الطلاب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تقدر منظمة اليونسكو (٢٠١٦) أن أربعة من كل عشرة طلاب على مستوى العالم يتم تدريسهم بلغات لا يعرفونها. تؤكد الأدلة من التحليلات الأصلية التي أجريت لهذه الورقة إلى حد كبير الرقم وتشهد على ضخامة المشكلة: ٣٧ في المائة من الطلاب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يتم تدريسهم باللغة التي يتحدثونها ويفهمونها بشكل أفضل. في بعض البلدان، لا يتم تدريس أكثر من ٩٠ بالمائة من الطلاب بلغة يتحدثونها ويفهمونها. هناك أكثر من ربع مليار طالب متأثرين بهذا الأمر. واستنادًا إلى بيانات من الإثنولوجيا،^١ تستخدم ١٢ دولة من بين ٢٠ دولة بها أعلى معدلات من فقر التعلم لغات للتدريس لا يفهمها سوى القليل من طلابها عندما يأتون إلى المدرسة. من شبه المؤكد أن نسبة الـ ٥٣ في المائة من الأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (LMIC) الذين يعجزون عن قراءة وفهم ما يقرؤونه بحلول سن العاشرة ٥ تشمل نسبة كبيرة من الطلاب الذين لم يتم تدريسهم بلغتهم الأولى. ٦٧.

يمكن تحقيق تقدم هائل من خلال التدريس بعدد قليل من اللغات الإضافية. إن احتمال توفير التدريس بكل لغة من لغات العالم التي تزيد عن ٧٠٠٠ لغة أمر شاق، ولكن هذا الشعور مزلزل. وغالبًا ما يسير حوار السياسات على افتراض أن تبني التعليم متعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم (MTB-MLE) مُكَلِّف ومرهق. في الواقع، يُعْتَبَر التعليم متعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم MTB-MLE فعالًا من حيث التكلفة، وأسهل للتنظيم مما كان يُعتقد عادةً. في الواقع، ستستفيد الغالبية العظمى من الطلاب الذين يتعلمون حاليًا بلغة ثانية من التوسع العالمي المتواضع إلى حد ما في عدد اللغات المستخدمة في التدريس. ويمكن التخفيف من ثلاثة أرباع (٧٥ بالمائة) المشكلة من خلال توفير التدريس بـ ٢٢٠ لغة إضافية في جميع أنحاء العالم - بمعدل لغة واحدة جديدة في كل بلد. الوصول إلى ٨٤ في المائة من جميع طلاب الأقليات اللغوية في جميع البلدان، ينبغي التدريس بحوالي ٥٥٩ لغة فقط - أقل من ثلاث لغات إضافية لكل دولة في المتوسط. في كلا السيناريوهين، اللغات الإضافية المحتملة هي بالفعل «لغات مكتوبة». فقد وضعت قواعد تهجئة، ويتحدث بكل منها ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص. وما يقرب من ٦٢٠٠ لغة متبقية في العالم يتحدث بها أقل من ١٠ في المائة من سكان العالم. ويمكن تسوية خمسة أمداس المشكلة بجهود مركزة ومكثفة، ومن المرجح أن يتطلب حل السدس الأخير وقتًا ومواردًا متزايدة بشكل كبير.

تتأثر سياسات لغة التدريس باعتبارها سياسية واقتصادية أكبر. في ضوء هذه الأدلة، لماذا لا تزال العديد من البلدان تختار لغة التدريس التي تؤدي إلى نتائج تعليمية أسوأ بكثير وإقصاء اجتماعي؟ قد يكون أحد الأسباب هو عدم المعرفة بفوائد تدريس اللغة التي يتحدث بها الطلاب ويفهمونها بشكل أفضل. يمكن القول أن العوامل الأخرى هي أقل سلاسة. غالبًا ما تكون الخيارات اللغوية للتعليم ناتجة عن اعتبارات سياسية تتجاوز قطاع التعليم. وترتبط اللغة ارتباطًا وثيقًا بالهوية الوطنية والهوية السياسية. يتضمن بناء الأمة أحيانًا الترويج للغة مجموعة على حساب لغات المجموعات الأخرى. وإتقان اللغة له قيمة في سوق العمل. وغالبًا ما ينظر الآباء إلى الكفاءة في اللغات الحضرية أو الدولية على أنها أساسية لنجاح أطفالهم في مسيرتهم المهنية. والغايات - الأهداف - مثل إتقان لغة ثانية دولية، يمكن أن تملئ السُّبُل بطريقة تؤدي إلى نتائج عكسية بشكل واضح عندما يكون كل التدريس باللغة الثانية بغض النظر عن مستويات إتقان المعلمين أو الطلاب للغة. ويُعْتَبَر أخذ السياق السياسي الأوسع في الاعتبار عاملًا أساسيًا للمشاركة الفعالة في السياسات بشأن قضايا لغة التدريس.

حلول السياسات موجودة ولكن لا يتم تنفيذها بشكل منهجي. الدعوة إلى سياسات جيدة بخصوص لغة التدريس قائمة منذ عقود، ولكنها نادراً ما استحوذت على اهتمام صانعي القرار الرئيسيين وشركاء التنمية. ولحسن الحظ، يظهر اتجاه نحو المزيد من الأبحاث المحسنة في بعض المناطق. ٩. وتم تلخيص الخبرات، كما أنه تمخض عن التحليلات مشورة سياسية سليمة للمسألة ككل، ولجميع القضايا الفرعية ذات الصلة تقريبًا. والمشورة السليمة متاحة لتحليلات الوضع على مستوى البلاد وللتخطيط لاستخدام اللغة في التعليم. وانتشرت إرشادات وأمثلة للنطاقات والتسلسلات الجيدة للتدريس باللغة الأولى. طرق تطوير مواد التدريس والتعلم، بما في ذلك برمجيات إنتاج الكتب المدرسية وكتب القصص للأطفال، متاحة مجانًا ويتم استخدامها بشكل متكرر أكثر من الماضي. تتزايد خيارات السياسات فيما يتعلق بمجموعة من القضايا التي تؤثر على المعلمين والتدريس والتدريب. وتتزايد المعرفة والاهتمام بلغة قضايا التقييم. والأدلة التجريبية على فعالية «الخروج المتأخر» (انظر أدناه) وغيرها من استراتيجيات المناهج والاستراتيجيات التربوية

الفعالة متاحة. ومع ذلك، فإن التقدم بطيء للغاية والأدوات المتاحة ليست معروفة أو مفهومة بما فيه الكفاية.

تصف هذه الورقة النهج الجديد لسياسة البنك الدولي بشأن لغة التدريس، كجزء من تفعيل حزمة سياسات تعليم القراءة

والكتابة لدعم هدف التعلم الجديد للبنك. يهدف هذا النهج الجديد إلى دعم التقدم المحرز في سياسات وتدخلات لغة التدريس، حيث يتم تحديد التحديات القائمة على لغة التدريس وتناولها في ضوء سياق كل بلد. وبموجب النهج الجديد، يعتبر البنك الدولي أنه من الأهمية بمكان مراعاة المبادئ التالية لتعزيز التعلم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل:

- **المبدأ ١:** تدريس الأطفال باللغة الأولى بدءًا من خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEC) خلال السنوات الست الأولى على الأقل من التعليم الابتدائي. من الأهمية بمكان أن يكون التدريس باللغة التي يتحدث بها معظم الطلاب ويفهمونها بشكل أفضل.
- **المبدأ ٢:** استخدام اللغة الأولى لتدريس المواد الأكاديمية بخلاف القراءة والكتابة. يحتاج الطلاب إلى إتقان القراءة والكتابة في مجموعة واسعة من التخصصات وفي جميع المواد الدراسية.
- **المبدأ ٣:** تقديم اللغة الثانية كلغة أجنبية مع التركيز على المهارات اللغوية الشفهية. الانتقال إلى تعليم القراءة والكتابة باللغة الثانية وتدريس المحتوى فقط بعد أن يكون الطلاب قد حققوا الكفاءة الكافية في مهارات القراءة والكتابة باللغة الأولى واللغة الثانية الشفهية. ويمكن للطلاب إتقان لغتين في التعليم الأساسي إذا تم تحسين التدريس والتسلسل إلى أقصى حد.
- **المبدأ ٤:** متابعة التدريس باللغة الأولى بعد أن تصبح اللغة الثانية هي لغة التدريس الأولى الرئيسية. ويستمر التدريس باللغة الأولى في تحسين الأداء باللغة الثانية بطرق مهمة حتى بعد أن تصبح اللغة الثانية هي لغة التدريس.
- **المبدأ ٥:** مواصلة تخطيط وتطوير وتكييف وتحسين تنفيذ سياسات لغة التدريس، بما يتماشى مع سياقات وأهداف البلد. وينبغي أن يعمل البنك الدولي بشكل وثيق مع البلدان المتعاملة معه وشركاء التنمية لإنشاء الموارد ومشاركتها وكذلك الدعوة إلى فرص التعليم المتكافئة والعالية الجودة التي توفرها السياسات الملائمة للغة التدريس.

لتعزيز هذا النهج وتفعيله، يقترح البنك الدولي ثلاثة عناصر للعمل لضمان دمج المبادئ بشكل روتيني في عمليات البنك الدولي. يركز العنصر ١ على تحليل وتقييم وضع لغة التدريس في كل بلد يتعامل معه، بالإضافة إلى خيارات السياسة العامة الرئيسية المتاحة. والعنصر ٢ ينطوي على المزيد من المشاركة الاستباقية في قضايا لغة التدريس من خلال تعزيز الحوار والتخطيط لمساعدة البلدان على معالجة القضايا ذات الأولوية. وكجزء من العنصر ٣، ستعمل ممارسات التعليم العالمية للبنك، مع شركاء آخرين، للدعوة إلى الاهتمام الملائم بقضايا لغة التدريس وفي إنشاء وجمع ونشر مجموعة كاملة من المعرفة وحلول السياسات الحديثة وتعزيز الحلول طويلة الأجل لقضايا اللغة في التعليم.

الغرض والجمهور والنطاق وهيكلية هذه الورقة.

الغرض منها هو ضمان أن الممارسة العالمية للتعليم في البنك الدولي تستطيع أن تساعد العملاء من البلدان على التخفيف من، أو القضاء على المشكلات الخطيرة التي تفرضها سياسات لغة التدريس غير الملائمة على التعلم والتعليم. الورقة قصيرة عن قصد، وهي ليست ورقة أكاديمية شاملة. يتم تقديم تفاصيل كافية للبدء في شرح القضايا في ضوء قرارات السياسات الحالية، وليس لمعالجة الموضوع بأكمله. والورقة انتقائية ولا تنظر إلى لغة التدريس من جميع جوانب السياسة العامة للتعليم. وهي لاتأخذ في الاعتبار دور لغة التدريس في التعليم العالي، والتعليم والتدريب التقني والمهني، وتعليم الكبار، أو التعلم مدى الحياة. وتوصي الوثيقة بالموافقة على النهج الجديد من قبل إدارة مجموعة البنك الدولي. ويتضمن تبني توصياتها الالتزام بمجموعة من الإجراءات التي ستدعم البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك المزيد من التحليلات المتعمقة، وتطوير ونشر السلع العامة العالمية، وتحسين معرفة العاملين في قطاع التعليم وقدراتهم، وزيادة فعالية الحوار، لا سيما في مجال التعليم الأساسي. وينبغي على القراء أن يضعوا في اعتبارهم ما يلي:

- **ليس لدينا جميع الإجابات حتى الآن.** بينما نحن مُضي قدمًا، سنحتاج إلى معالجة الفجوات المعرفية الرئيسية وسدها. سنحتاج، على سبيل المثال، إلى فهم أفضل ووضع توصيات لتحسين ثاني أفضل المواقف، مثل تلك التي تتضمن استخدام الانغماس في اللغة الثانية في اتجاه واحد. وبالمثل، فإنه ينبغي حلحلة الآثار المركبة لضعف كفاءة المعلم في اللغة المستهدفة، إلى جانب كفاءة الطالب المتدنية. تشكل تأثيرات الوقت المستغرق في المهمة، وجود مواد التدريس والتعلم، ودعم المعلمين وغيرها من القضايا أجندة مستقبلية تستدعي اهتمامًا عاجلاً إذا أردنا تحسين المشورة السياسية.
- **تتطلب القيادة التزامًا مستدامًا.** يمكن إدارة مشكلات لغة التدريس ولكن لا يتم حلها بالكامل مطلقًا. ويجب أن تشكل جهود السياسات من قبل البلدان جزءًا روتينيًا من سياسة التعليم الشاملة. وبالمثل، ينبغي أن يكون الالتزام المستمر من جانب شركاء التنمية، مع سعي البنك لأن يكون مثلاً يحتذى به كشريك رئيسي، جزءًا من الجهود الشاملة لتحسين التعلم.

يتناول الجزء الأول سبب وجوب الاهتمام بقضايا لغة التدريس، والتحديات الرئيسية التي تنطوي عليها. وعناوين أقسامه الأربعة هي كالتالي: (i) لماذا يجب أن نهتم بالأمر؟ (ii) ما هو حجم المشكلة؟ (iii) دور الاقتصاد السياسي؛ و(iv) سياقات متنوعة للغة التدريس. يقدم الجزء ٢ الحلول الحالية (في القسم ٥) ويقترح طريقة مفصلة للمضي قدمًا لقطاع الممارسة العالمية بالبنك الدولي لشؤون التعليم (القسم ٦). وتجدر الإشارة إلى أن الورقة لا تدعي امتلاك أو اقتراح مجموعة كاملة من الحلول التقنية لعدد لا يحصى من قضايا السياسات الصعبة المعنية. ومن خلال تعزيز المشاركة وتخصيص الموارد الكافية للمشكلة، سيتم نشر الحلول الحالية وابتكار حلول جديدة. وستكون زيادة الشراكة وتبادل المعرفة جزءًا من هذا، وكذلك الأمر بالنسبة لاختبار الأساليب المبتكرة. وسيتضمن النهج الجديد التعلم على المستوى الفردي والمؤسسي، مع مشاركة مكثفة تتناسب مع درجة إلحاح القضية.

